# قرار رئيس جمهورية مصر العربية

## رقم ٤١٣ لسنة ١٩٨١

بشأن الموافقة على الكتب المتبادلة الخاصة بمنحة مشروع إنشاء المرحلة الثانية من مستشفى الأطفال الجامعى الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٢ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

وعلى القوار الجمهورى رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٨١ ؛

قـــرر :

( مادة وحيد )

الموافقة على الكتب المتبادلة الخاصة بمنحة مشروع إنشاء المرحلة الثانية من مستشفى الأطفال الجامعى الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٢ وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ؛

صدر برئاسة الجمهورية فى ٨ رمضان سنة ١٤٠١ ( ٩ يوليو سنة ١٩٨١ )

حسنى مبارك

القاهرة فى ٢٢ يونيو ١٩٨١

صاحب السعادة

أتشرف بالإشارة إلى الخطابات المتبادلة المؤرخة ٨ يونيه ١٩٨٠ بين حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن تعاون اقتصادى يابانى لإنشاء مستشفى الأطفال الجامعى .

وإنه يشرفنى أيضا الإشارة إلى المناقشات التى تمت منذ وقت قريب بين ممثلى الحكومتين بشأن إتاحة معونة اقتصادية يابانية إضافية إلى جمهورية مصر العربية بهدف توثيق علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين وأن أقترح الترتيبات التالية بالنيابة عن حكومة اليابان .

١ — بغرض المزيد من المساهمة فى إنشاء مستشفى الأطفال الجامعى ( المشار إليها هنا فيما بعد " بـ المستشفى " ) الذى تقوم بتنفيذه جمهورية مصر العربية ، تتيح الحكومة اليابانية لحكومة جمهورية مصر العربية طبقا للوائح والقواعد اليابانية المنظمة لهذا الشأن منحة قيمتها إثنان بليون ين ( ٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ) ( المشار إليها فيما يلى " بالمنحة " ).

٢ — تتاح هذه المنحة للاستخدام خلال الفترة من تاريخ سريان مفعول الترتيبات الحالية و ٣١ مارس ١٩٨٢ إلا إذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المختصة لدى الحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ — ( ١ ) تستخدم جمهورية مصر العربية المنحة لشراء منتجات يابانية أو مصرية وخدمات لرعايا يابانيين أو مصريين ينص عليها فيما بعد باعتبارها ضرورية لتنفيذ المشروع ( يقصد بعبارة الرعايا اليابانيين عند استخدامها فى هذه الترتيبات الأشخاص اليابانية الطبيعية أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون فى حالة الرعايا اليابانيين أو الأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية فى حالة الرعايا اليابانيين ) :

( أ ) المنتجات والخدمات الضرورية لإقامة وحدة علاجية داخلية ووحدة طوارئ والتسهيلات الإضافية للمستشفى ( المشار إليهم معا فيما يلى بتسهيلات المستشفى ).

(ب) المعدات الطبية الضرورية لتسهيلات المستشفى والخدمات الضرورية لتركيب المعدات فى المستشفى .

( ج ) الخدمات الضرورية لنقل المنتجات المشار إليها فى ( أ ) ، ( ب ) بعاليه إلى جمهورية مصر العربية متضمنة الخدمات اللازمة للنقل الداخلى .

( ٢ ) بالرغم مما جاء فى الفقرة الفرعية ( ١ ) بعاليه وعندما ترى الحكومتان ضرورة لذلك ، يمكن استخدام المنحة فى شراء أنواع المنتجات المذكورة فى ( أ ، ب ) من الفقرة الفرعية ( ١ ) بعاليه وهى منتجات دول أخرى غير اليابان ومصر وكذا نوع الخدمات المذكورة فى ( أ ، ب ) من الفقرة الفرعية ( ١ ) بعاليه وهى خدمات لرعايا دول أخرى غير اليابان ومصر .

٤ — تبرم الحكومة المصرية أو الجهة التى تعنيها عقودا بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى البند ( ٣ ) هذا وسوف تقوم الحكومة اليابانية بفحص مثل هذه العقود للتأكد من صلاحيتها للمنحة .

٥ — ( ١ ) تنفذ الحكومة اليابانية المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى لتغطية الالتزامات التى استحقت على جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بمقتضى العقود التى تم فحصها طبقا لما نص عليه فى البند ( ٤ ) ( المشار اليها فيما يلى بالعقود التى تم فحصها ) . وذلك فى حساب يتم فتحه باسم جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الاجنبى والذى يتم اختياره بواسطة الحكومة المصرية أو الهيئة المعنية المشار إليها فيما يلى بالبنك .

( ٢ ) تتم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة الفرعية ( ١ ) بعاليه عندما يقدم البنك طلبات السداد إلى الحكومة اليابانية بمقتضى إذن بالدفع يصدر من الحكومة المصرية أو الجهة المعنية .

( ٣ ) أن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه فى الفقرة الفرعية ( ١ ) بعاليه هو استقبال مدفوعات الحكومة اليابانية التى تتم بالين اليابانى والقيام بعملية السداد للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم فحصها . ويتم الاتفاق على الإجراءات التفصيلية المتعلقة بالحركة المدينة والدائنة للحساب خلال مشاورات تتم بين الحكومة المصرية والبنك أو الجهة التى تعنيها .

٦ — ( ١ ) تتخذ جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

( أ ) توفير الأراضى اللازمة لإنشاء تسهيلات المستشفى وإخلاء الموقع .

(ب) توفير التسهيلات اللازمة لتوزيع الكهرباء وموارد المياه والصرف وأية تسهيلات أخرى طارئة خارج الموقع .

( جـ ) ضمان التفريغ الفورى والإفراج الجمركى فى موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراه فى نطاق هذه المنحة .

( د ) إعفاء الرعاية اليابانيين من الرسوم الجمركية والضرائب المحلية وأى غرامات مالية قد تفرض فى جمهورية مصر العربيه فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم فحصها .

( هـ ) أن يمنح الرعايا اليابانيين التى قد تتطلب خدماتهم فيما يتعلق بتوريد المنتجات أو الخدمات الواردة فى العقود التى تم فحصها التسهيلات التى قد تكون ضرورية لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصر العربية لأداء عملهم .

( و ) ضمان الصيانة والاستخدام المناسب والفعال لتسهيلات المستشفى المقامة والأجهزة المشتراة فى نطاق المنحة .

(س) تحمل كافة المصاريف الضرورية لتنفيذ المشروع فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة .

( ٢ ) المنتجات المشتراة فى نطاق هذه المنحة لا يجوز إعادة تصديرها من جمهورية مصر العربية .

٧ — تتشاور الحكومتان فى أى أمر قد ينشأ من أو يتعلق بهذه الترتيبات .

ويشرفنى أن أقترح أن تكون هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد تعزيزا لما سبق الاتفاق عليه نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول بمجرد استلام حكومة اليابان إخطارا كتابيا من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد استكمال الإجراءات المحلية اللازمة لدخول مثل هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

توشيو يامازاكى

سفير مفوض فوق العادة لليابان

لدى جمهورية مصر العربية

القاهرة فى ٢٢ يونيو ١٩٨١

صاحب السعادة

أتشرف بالإحاطة بأنى قد تسلمت مذكرة سعادتكم بتاريخ اليوم التى تنص :

" أتشرف بالإشارة إلى الخطابات المتبادلة المؤرخة ٨ يونيو ١٩٨٠ بين حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن تعاون اقتصادى يابانى لإنشاء مستشفى الأطفال الجامعى .

وإنه يشرفنى أيضا الإشارة إلى المناقشات التى تمت منذ وقت قريب بين ممثلى الحكومتين بشأن إتاحة معونة اقتصادية يابانية إضافية إلى جمهورية مصر العربية بهدف توثيق علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين وأن أقترح الترتيبات التالية بالنيابة عن حكومة اليابان :

١ ــ بغرض المزيد من المساهمة فى إنشاء مستشفى الأطفال الجامعى ( المشار إليها هنا فيما بعد " بـ المستشفى " ) الذى تقوم بتنفيذه جمهورية مصر العربية ، تتيح الحكومة اليابانية لحكومة جمهورية مصر العربية طبقا للوائح والقواعد اليابانية المنظمة لهذا الشأن منحة قيمتها اثنان بليون ين ( ٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ) ( المشار إليها فيما يلى " بالمنحة " ) .

٢ ــ تتاح هذه المنحة للاستخدام خلال الفترة من تاريخ سريان مفعول الترتيبات الحالية و ٣١ مارس ١٩٨٢ إلا إذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المختصة لدى الحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ ــ ( ١ ) تستخدم جمهورية مصر العربية المنحة لشراء منتجات يابانية أو مصرية وخدمات لرعايا يابانيين أو مصريين ينص عليها فيما بعد باعتبارها ضرورية لتنفيذ المشروع ( يقصد بعبارة الرعايا اليابانيين عند استخدامها فى هذه الترتيبات الأشخاص اليابانية الطبيعية أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون فى حالة الرعايا اليابانيين أو الأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية فى حالة الرعايا اليابانيين ) :

( ا ) المنتجات والخدمات الضرورية لإقامة وحدة علاجية داخلية ووحدة طوارئ والتسهيلات الإضافية للمستشفى ( المشار إليهم معا فيما يلى بتسهيلات المستشفى ) .

(ب) المعدات الطبية الضرورية لتسهيلات المستشفى والخدمات الضرورية لتركيب المعدات فى المستشفى .

( ج ) الخدمات الضرورية لنقل المنتجات المشار إليها فى (أ) ، (ب) بعاليه إلى جمهورية مصر العربية متضمنة الخدمات اللازمة للنقل الداخلى .

( ٢ ) بالرغم مما جاء فى الفقرة الفرعية ( ١ ) بعاليه وعندما ترى الحكومتان ضرورة لذلك ، يمكن استخدام المنحة فى شراء أنواع المنتجات المذكورة فى ( أ ، ب ) من الفقرة الفرعية ( ١ ) بعاليه وهى منتجات دول أخرى غير اليابان ومصر وكذا نوع الخدمات المذكورة فى ( ١ ، ب ) من الفقرة الفرعية ( ١ ) بعاليه وهى خدمات لرعايا دول أخرى غير اليابان ومصر .

٤ ــ تبرم الحكومة المصرية أو الجهة التى تعنيها عقودا بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى البند ( ٣ ) . هذا وسوف تقوم الحكومة اليابانية بفحص مثل هذه العقود للتأكد من صلاحيتها للمنحة .

٥ ــ ( ١ ) تنفذ الحكومة اليابانية المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى لتغطية الالتزامات التى استحقت على جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بمقتضى العقود التى تم فحصها طبقا لما نص عليه فى البند ( ٤ ) ( المشار إليها فيما يلى بالعقود التى تم فحصها ) . وذلك فى حساب يتم فتحه باسم جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الاجنبى والذى يتم اختياره بواسطة الحكومة المصرية أو الهيئة المعنية المشار إليها فيما يلى بالبنك .

( ٢ ) تتم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة الفرعية ( ١ ) بعاليه عندما يقدم البنك طلبات السداد إلى الحكومة اليابانية بمقتضى إذن بالدفع يصدر من الحكومة المصرية أو الجهة المعنية .

( ٣ ) أن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه فى الفقرة الفرعية ( ١ ) بعاليه هو استقبال مدفوعات الحكومة اليابانية التى تتم بالين اليابانى والقيام بعملية السداد للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم فحصها . ويتم الاتفاق على الإجراءات التفصيلية المتعلقة بالحركة المدينة والدائنة للحساب خلال مشاورات تتم بين الحكومة المصرية والبنك أو الجهة التى تعنيها .

٦ ــ ( ١ ) تتخذ جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

( ١ ) توفير الأراضى اللازمة لإنشاء تسهيلات المستشفى وإخلاء الموقع .

( ب ) توفير التسهيلات اللازمة لتوزيع الكهرباء وموارد المياه والصرف وأية تسهيلات أخرى طارئة خارج الموقع .

( ج ) ضمان التفريغ الفورى والإفراج الجمركى فى موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراه فى نطاق هذه المنحة .

( د ) إعفاء الرعايا اليابانيين من الرسوم الجمركية والضرائب المحلية وأى غرامات مالية قد تفرض فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم فحصها .

( هـ ) أن يمنح الرعايا اليابانيين التى قد تتطلب خدماتهم فيما يتعلق بتوريد المنتجات أو الخدمات الواردة فى العقود التى تم فحصها التسهيلات التى قد تكون ضرورية لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصر العربية لأداء عملهم .

( و ) ضمان الصيانة والاستخدام المناسب والفعال لتسهيلات المستشفى المقامة والأجهزة المشتراة فى نطاق المنحة .

(س) تحمل كافة المصاريف الضرورية لتنفيذ المشروع فيما عدا تلك التى تعطيها المنحة .

( ٢ ) المنتجات المشتراه فى نطاق هذه المنحة لا يجوز إعادة تصديرها من جمهورية مصر العربية .

٧ ــ تتشاور الحكومتان فى أى أمر قد ينشأ من أو يتعلق بهذه الترتيبات .

ويشرفنى أن أقترح أن تكون هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد تعزيزا لما سبق الاتفاق عليه نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول بمجرد استلام حكومة اليابان إخطارا كتابيا من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد استكمال الإجراءات المحلية اللازمة لدخول مثل هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

وإنه ليشرفنى أن أعزز بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية بأن ما سبق هو أيضا مفهوم حكومة جمهورية مصر العربية وأن أوافق على مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة بالرد سوف يعتبرا أنهما يشكلان اتفاقا بين الحكومتين يصبح سارى المفعول عند تلق حكـومة اليابان إخطارا كتابيا من حكومة جمهورية مصر العربية بإتمام الإجراءات المحلية اللازمة لسريان هذا الاتفاق .

وإنى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم أعظم تقدير .

دكتور : سليمان نور الدين
وزير الدولة للاقتصاد

## وزارة الخارجية

### قـــرار

وزير الدولة للشئون الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٤١٣ لسنة ١٩٨١ الصادر بتاريخ ١٩٨١/٧/٩ بشأن الموافقة على الكتب المتبادلة الخاصة بمنحة مشروع إنشاء المرحلة الثانية من مستشفى الأطفال الجامعى الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٢ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨١/٧/٢٥ ؛

قـــرر :

( مادة وحيدة )

تنشر فى الجريدة الرسمية الكتب المتبادلة الخاصة بمنحة مشروع إنشاء المرحلة الثانية من مستشفى الأطفال الجامعى الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٢ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان .

ويعمل به اعتبارا من ١٩٨١/٨/١٠

د . بطرس بطرس غالى